الإصلاحات الجامعية بين النظرية وواقع الممارسة

"مشروع إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي –ل.م.د-أنموذجا".

أ. بتقة ليلى- جامعة المسيلة-الجزائر

الملخص:

الجامعة الجزائرية كغيرها من الجامعات للوصول إلى مرتبة (منظمة متعلمة)شهدت العديد من الإصلاحات آخرها مشروع إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي"ل.م.د" 2004-2005الذي يهدف إلى تقديم تكوين نوعي لضمان إدماج مهني أحسن وكذا انفتاح الجامعة على العالم الخارجي وهذا إيمانا منها بالدراسات التي تؤكد ارتباط نوعية التعليم بالنجاح في الحياة العامة والاستفادة من الفرص التي يتيحها المجتمع .

فمن خلال هذا المقال أحاول الإجابة على التساؤل المطروح من خلال إجراء نظرة تحليلية للإصلاح الجامعي وبالتحديد مشروع إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي "ل.م.د" والمتمثل في :هل الإصلاحات الجامعية وبالتحديد مشروع إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي "ل.م.د" قد حقق الهدف الذي من أجله وجد وساهم فعلا في تحقيق نقلة نوعية للجامعة الجزائرية من خلال البدائل التي جاء بها لحل الأزمة التي تعانيها هذه الجامعة ؟

مقدمة:

الجامعة هذه المؤسسة التي أثارت ومازالت تثير الكثير من الجدل عن دورها ومكانتها في المجتمع فمنهم من حاول إقصاءها حين جعلها في أبراج عاجية بعيدة كل البعد عن المجتمع وهذا بحجة قدسية وحرمة هذه المؤسسة وأن مايجري بداخلها ومن يقومون عليها هم نخبة المجتمع وهناك من فتح الجامعة على مصراعيها لكل متغيرات المجتمع حتى أصبحنا لا نفرق بين الجامعة والمجتمع فكلاهما واحد فنجد مثلا كل ما يحدث في المجتمع يحدث في الجامعة وما مظاهر الشغب والعنف والفساد إلا نموذج عن هذا النوع من التصور لكن هناك مدخل آخر يتناول الجامعة من خلال قيادتها للمجتمع وفعلها فيه ذلك أن مسألة الارتباط والتفاعل بين الجامعة والمجتمع أصبحت إحدى المؤشرات الأساسية لتقدم أو تخلف مجتمع من المجتمعات هذا التفاعل الذي أنشأ لنا ما يعرف اليوم بمجتمع المعرفة أو مجتمع التعلم فلم تعد الجامعة اليوم مجرد مؤسسة للبحث والتأطير بل تعد إحدى المحركات الأساسية للتنمية المستدامة بشقيها الاجتماعي والاقتصادي والتي لا تتحقق إلاّ بفضل تنمية العنصر البشري.

ولذلك فقطاع التعليم العالي يحظى باهتمام متزايد في معظم المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء لدوره الرائد والفعال إن فعلا استغل كما ينبغي وأخذ بعين الاعتبار التغيرات والتحولات التي يمر بها المجتمع وانطلاقا من أن مساعي التغيير والإصلاح من السنن المؤكدة في حياة المجتمع وأنساقه ومؤسساته فإن محاولات التطوير والتحديث في المنظومة التعليمية الجامعية ضرورة تقتضيها بل تفرضها ما يضطرب به المجتمع من تحولات داخلية ومتغيرات خارجية والتي أفرزت العديد من النظريات والتوجهات الفكرية التي تنشد الإصلاح والتغيير لمواكبة التطور الحاصل والارتقاء بالجامعة من مؤسسة علمية مخرجاتها مجموعة من الأرقام إلى منظمة متعلمة تسعى إلى توفير فرص التعلم المستمر واستخدامه في تحقيق الأهداف وربط أداء الفرد بالمنظمة وتشجيع البحث والحوار والمشاركة والإبداع كمصدر للطاقة والقدرات والتجديد والتفاعل مع البيئة أي أنها منظمة تسهم في التنمية الشاملة للفرد من خلال تحقيق الأسس التي صاغها "دايلور":"تعلم لتعرف,تعلم لتعمل,تعلم لتتعايش مع الآخرين".

والجامعة الجزائرية كغيرها من الجامعات للوصول إلى هذه المرتبة (منظمة متعلمة)شهدت العديد من الإصلاحات آخرها مشروع إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي"ل.م.د" 2004-2005الذي يهدف إلى تقديم تكوين نوعي لضمان إدماج مهني أحسن وكذا انفتاح الجامعة على العالم الخارجي وهذا إيمانا منها بالدراسات التي تؤكد ارتباط نوعية التعليم بالنجاح في الحياة العامة والاستفادة من الفرص التي يتيحها المجتمع وكذا الاندماج في المجتمع بل هناك دراسات أثبتت وجود علاقة قوية بين التحصيل العلمي والبطالة والدخل في كل بلاد العالم المتقدم وهذا انطلاقا من وجود علاقة بين المؤهلات والمشاركة في سوق العمل والدخل والعكس صحيح .

إذن النقاش لا يدور حول هل نصلح أولا ذلك أنه كما أشرنا سابقا أنّ الإصلاح ضرورة وسنة من سنن التغيير بل النقاش يدور حول مضمون الإصلاح لهذا من خلال إجراء نظرة تحليلية للإصلاح الجامعي وبالتحديد مشروع إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي "ل.م.د" نطرح التساؤل التالي :هل الإصلاحات الجامعية وبالتحديد مشروع إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي "ل.م.د" قد حقق الهدف الذي من أجله وجد ؟

فمن خلال هذا المقال أحاول الإجابة على التساؤل المطروح من خلال ربط نوعية التعليم التي جاء بها الإصلاح الجامعي والتي تحدد نوعية المخرجات وأيضا من خلال توضيح الفرق بين الجامعة كمفهوم تقليدي والجامعة كمنظمة متعلمة ودور الإصلاحات الجامعية في الانتقال من المفهوم التقليدي للجامعة إلى المفهوم الحديث لها لنتطرق بعدها إلى تحليل مشروع إصلاح التعليم العالي والبحث

العلمي"ل.م.د" والتطرق إلى البدائل التي يطرحها هذا النظام لحل الأزمة التي تعانيها الجامعة الجزائرية وهل نجح في تحقيق هذه النقلة النوعية؟.

➢ تمهيد:
قبل الشروع في مضمون الدراسة يجب تحديد الفرق بين المفهوم الكلاسيكي للجامعة والمفهوم الحديث لها حتى نستطيع الحكم على الإصلاحات الجامعية خاصة "مشروع إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي –ل.م.د- " هل فعلا حققت النقلة النوعية للجامعة الجزائرية أي ما يعرف اليوم بالمنظمة المتعلمة أو العكس.

1-مفهوم الجامعة:

في هذه الدراسة ننتقل من التعريف الكلاسيكي للجامعة الذي يضعها في إطار تاريخي جامد يمنعها من التجدد والانفتاح على المجتمع وينظر لها من باب أنها مؤسسة تعمل في إطار اختصاصها لها الحق في منح شهادات تتعلق بميادين الدراسة فيها .

وهذا إيمانا منا من أن الجامعة"ليست خارج الكيان الاجتماعي العام لأي عصر بل داخلها وليست شيئا منعزلا وليست شيئا تاريخيا لا يكاد يتأثر بالقوى والمؤثرات الجديدة إنما تعبر عن العصر كما أنها عامل له أثره في الحاضر والمستقبل"[(1)] .

إلى النظرة الحديثة للجامعة بكونها منظمة متعلمة والتي تعني:"بأنها المنظمة التي طورت القدرة على التكيف والتغير المستمر لأن جميع أعضائها يقومون بدور فاعل في تحديد وحل القضايا المختلفة المرتبطة بالعمل. "[(2)]

وتبحث منظمات التعلم وتشارك وتتصرف بشكل مستمر من خلال تعلم الأفراد والجماعات فيها وتسهل ثقافة التعلم التي تتضمن المعتقدات والسلوكيات والافتراضات والاتجاهات نحو عملية التعلم المستمر.[(3)]

كما ينظر إلى منظمة التعلم على أنها نوع من النظام الذي يشجع على التحول من خلال عملية التعلم.[(4)]

بالإضافة إلى أنها المنظمة التي يعمل المنتسبين إليها على جميع المستويات الفردية والجماعية لزيادة قدراتهم للوصول إلى النتائج التي يهتمون في الواقع بتحقيقها.[(5)]

ويتطلب بناء منظمات التعلم جهودا مستدامة وهادفة وهذا يحتاج إلى تبني أنظمة للتفكير تتصف بالشمولية والتكامل يتم تصميمها وتطويرها وإدامتها بشكل

مستمر من خلال الرؤية والقيم والاتصالات واختبار السياسات والهيكل التنظيمي والأساليب والإجراءات للتأكد من مدى انسجامها وملاءمتها.[6]

من التعاريف السابقة نرى أنّ الجامعة كمنظمة متعلمة تسعى بشكل مستمر لأن تكون وسط حيوي يتفاعل فيه الجميع من أجل:

- زيادة قدراتهم للوصول إلى النتائج التي يهتمون في الواقع بتحقيقها أي الربط بين مقررات الجامعة ومتطلبات سوق العمل.
- القدرة على التكيف والتغير المستمر .
- ترسيخ وتسهيل ثقافة التعلم التي تتضمن المعتقدات والسلوكيات والافتراضات والاتجاهات نحو عملية التعلم المستمر.
- تشجيع التعلم والتعاون والحوار والاعتراف بالتداخل بين الأفراد والجامعة والبيئة الخارجية .
- وبالنظر إلى مفهوم الجامعة كمنظمة متعلمة نجده يتوافق مع الهدف من وراء مشاريع الإصلاح والمتمثل في :[7]

أ-تقديم تكوين نوعي لضمان إدماج مهني أحسن.
ب-التكوين للجميع وعلى مدى الحياة.
ج-انفتاح الجامعة على العالم .

2-مراحل تطور إصلاح التعليم العالي في الجزائر:

1-2:المرحلة الأولى :1962-1970مرحلة التسيير التلقائي:

عرفت هذه المرحلة انعدام الإطارات العربية حيث حاولت الحكومة الجزائرية إيجاد نوع من التوافق بين الجامعة المفرنسة وبين بعض التخصصات الوطنية الجديدة فعلى العموم هذه المرحلة جاءت بهدف توسيع التعليم الجامعي وإجراء بعض الإصلاحات وإنشاء بعض الفروع المعربة إلا أن البرامج المقررة والهياكل الإدارية لم تتغير كليا.[8]

2-2-المرحلة الثانية:1970- 1977مرحلة الشروع في الإصلاحات:

وتبدأ هذه المرحلة من سنة 1971 وهو العام الذي يتم فيه إنشاء الوزارة المتخصصة للتعليم العالي والبحث العلمي وإصلاح التعليم العالي لذا تسمى هذه المرحلة بمرحلة ما بعد الإصلاح الجامعي أين شرع في تنفيذ خطة إصلاح التعليم العالي ابتداء من العام الدراسي (1971-1972) على مستوى البنية القاعدية والتأطير والمناهج الدراسية ومختلف البرامج الاجتماعية والثقافية وذلك لإتاحة الفرصة

أمام أكبر عدد من الطلاب لبلوغ الأطوار العليا من نظام التعليم وقد تم وضع هذا الإصلاح الجامعي في ظروف خاصة تتصف بنوع من الاستعجال الذي يجد ما يبرره تاريخيا في ضرورة العمل بسرعة وإتقان لبلوغ الأهداف المسطرة حيث أن الإصلاح الجامعي 1971 كان القصد منه السماح للجامعة بتكوين الإطارات التي تحتاجها البلاد في التنمية وبأقل التكاليف الممكنة مع السهر على نوعية التعليم وذلك من خلال إلغاء السنة الإعدادية في جميع الجامعات والمدارس العليا وزيادة السنوات الدراسية في بعض التخصصات العلمية وأيضا إلغاء الامتحانات السنوية وتعويضها بامتحانات نصف السنوية واعتماد نظام المراقبة المستمرة للمعارف بالإضافة إلى تحويل جميع المناهج الدراسية في الجامعات والمدارس العليا إلى نظام الوحدات وإدخال مفاهيم بيداغوجية جديدة كالقياس(وحدة تعليم تشمل مجموعة متجانسة من المعارف النظرية والعلمية) كما كان الإصلاح يطمح إلى تحقيق ديمقراطية التعليم والتي تعني حسب نصوص الإصلاح ضرورة تجنب السقوط في التعليم الإنتقائي المفرط في التنظير الذي تحتكره نخبة اجتماعية متميزة.(9)

2-3-المرحلة الثالثة:1978-1989 مرحلة إعادة النظر واستمرار الإصلاحات:

وتسمى هذه المرحلة بمرحلة الخريطة الجامعية والتي ظهرت عام 1983 في صورة أولية ثم عدلت عد ذلك عام 1984 بأكثر دقة وتفصيل وتهدف إلى تخطيط التعليم الجامعي إلى آفاق سنة 2000 حتى يستجيب إلى احتياجات الاقتصاد الوطني بقطاعاته المختلفة وتحديدها من أجل العمل على توفيرها وتعديل التوازن من حيث توجيه الطلبة إلى التخصصات التي يحتاجها سوق العمل الوطنية كالتخصصات التكنولوجية والحد من توجه الطلبة يفوق احتياج الاقتصاد الوطني كما تم تحويل المراكز الجامعية إلى معاهد وطنية وتحويل معاهد الطب إلى معاهد وطنية مستقلة مع المحافظة على سبع جامعات كبرى فقط غير أن الإصلاح في هذه الفترة قد أفرز بعض السلبيات كالانفجار العددي للطلبة والذي نجم عنه نمو غير متناسق في التسيير وضعف التحكم في الهياكل البيداغوجية وفي استعمال سلك المدرسين وعجزا في التأطير بالإضافة إلى التعليم غير الملائم والمحتوى الضعيف للتكوين خاصة فيما يتعلق بالأعمال التطبيقية والتدريبات الميدانية التي لم تكن لها علاقة وثيقة بالتشغيل وقد أوضح تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول هذا الشأن أن مستوى التأطير في التعليم العالي انخفض كما ونوعا خلال هذه الفترة فعلى مستوى نوعية المؤطرين لوحظ نقص في عدد الأساتذة المتحصلين على شهادات ما بعد التدرج (محاضرون وأساتذة) وذلك مقارنة مع عدد الطلبة المسجلين وأما على مستوى الكم فقد انخفضت نسبة

التأطير إلى معدل أستاذ واحد لكل 96 طالب عام 1985 كما أن التعليم المقرر في السنوات الأخيرة من الطور الثانوي لم يعد ملائما في خطوطه العريضة للتعليم المقرر في الأطوار الأولى من التعليم العالي وفي هاته المرحلة حدثت عدة محاولات للإصلاح الجامعي وذلك بإدخال تعديلات على مستوى التدرج والتقييم وفتح شعب جديدة للتكوين وكان من نتائجها انطلاقة ديناميكية شملت التفكير ثم إعداد النصوص الخاصة بالتعليم العالي وتم اتخاذ القرارات الخاصة بإنشاء أجهزة للتشاور والتنسيق بين القطاعات لتطوير العلاقة بين التكوين والتشغيل خاصة في الميادين العلمية والتكنولوجية والتسييرية باعتبارها الإطار القانوني التطبيقي الذي يساعد على بعث التشاور وإعداد القدرات التي تضمن تنسيقا أكبر فيما يخص التعليم العالي ولكن رغم كل الإجراءات التي أدخلت فإن النقائص كثيرة ولا تزال قائمة ويجب تداركها وخاصة التدهور الخطير لنوعية التعليم الجامعي والكم الهائل للطلبة والنمو العشوائي للهياكل ونظام التسيير .(10)

2-4-المرحلة الرابعة:مرحلة الانفتاح والاستجابة للتأثيرات الخارجية 1990-1999:

رغم النتائج المحققة من الإجراءات الإصلاحية في الفترات السالفة الذكر إلا أنها أفرزت بعض السلبيات فنتج عنه انفجار عددي إلى عدم التناسق في التسيير وضعف التحكم في الهياكل البيداغوجية وعجز في التأطير إضافة إلى ذلك فإنّ الجامعة الجزائرية لم يكن من الممكن أن تنعزل عن مؤثرات وضغوطات التوجه الاقتصادي الذي أملته جملة من الظروف الداخلية والخارجية .

وما ميز هذه المرحلة هو استمرار التطور فيما يخص المعطيات الكمية المتعلقة بإعداد الطلبة وأعضاء هيئة التدريس وكذا الهياكل الجامعية ومنذ عام 1994 ضبطت استراتيجية جديدة من قبل الوزارة المعنية أساسها منح استقلالية أكبر لمؤسسات التعليم العالي لممارسة مختلف النشاطات التي ينبغي أن تكون مطابقة للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد في ظل تطور التكنولوجيا والمعرفة الانسانية وقد شكلت لهذا الغرض ست لجان وثلاث فرق عمل من طرف وزير التعليم العالي في 29 نوفمبر 1994 وينايز 1995 على التوالي أوكلت لها مهام تحضير إصلاح المنظومة التعليمية في سياق يشمل تطابق المنظومة التعليمية مع متطلبات اقتصاد السوق.(11)

وفي هذه المرحلة بدت معالم السياسة الإصلاحية لقطاع التعليم العالي بإتباع نظام الكليات .

2-5-المرحلة الخامسة من 1999 إلى يومنا هذا:

نظرا للإختلالات التي عرفها القطاع في هذه الفترة في مجال التأطير والتكوين والتسيير فقد تم اعتماد هيكلة جديدة تمثلت في تطبيق إصلاح جديد في 2004-2005 عرف باسم نظام "ل.م.د"(ليسانس,ماستر,دكتوراه) وقد تم تطبيقه تقريبا على كل المراكز والتخصصات على مستوى الوطن .

3-مشروع إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي –ل.م.د-أنموذجا ومدى تحقيقه للنقلة النوعية للجامعة الجزائرية.

3-1-لمحة عن نظام "ل.م.د":

يعتمد نظام "ل.م.د" في هيكلته على ثلاث مراحل مثلما تدل عليه التسمية وفيمايلي شرح مبسط لهذا النظام:[12]

مثلما سبق ذكره هناك ثلاث مراحل في نظام "ل.م.د" كل مرحلة تتوج بشهادة جامعية:

-مرحلة أولى:ويقصد بها شهادة البكالوريا +3 وتتوج بشهادة الليسانس .

-مرحلة ثانية: ويقصد بها شهادة البكالوريا+5 وتتوج بشهادة الماستر.

-مرحلة ثالثة: ويقصد بها شهادة البكالوريا+8 وتتوج بشهادة الدكتوراه .

وفي كل مرحلة من هذه المراحل تنظم المسارات الدراسية فيشكل وحدات تعليم تجمع في سداسيات لكل مرحلة حيث يكون الانتقال سداسي وتتميز وحدة التعليم بكونها قابلة للاحتفاظ والتحويل وهذا يعني أنّ الحصول عليها يكون نهائيا ويمكن استعماله في مسار تكويني آخر يمكن هذا الاحتفاظ وهذا التحويل من فتح معابر بين مختلف المسارات التكوينية ويخلق حركية لدى الطلبة الذين بإمكانهم متابعة الدراسة في مسار تكويني جامعي ناتج عن اختيارهم هم .

كما أن نظام ل.م.د يحتوي على ثلاثة مبادئ وهي:

الرسمله(capitalisation)، الحركية (mobilité)والوضوحية.(lisibilité)

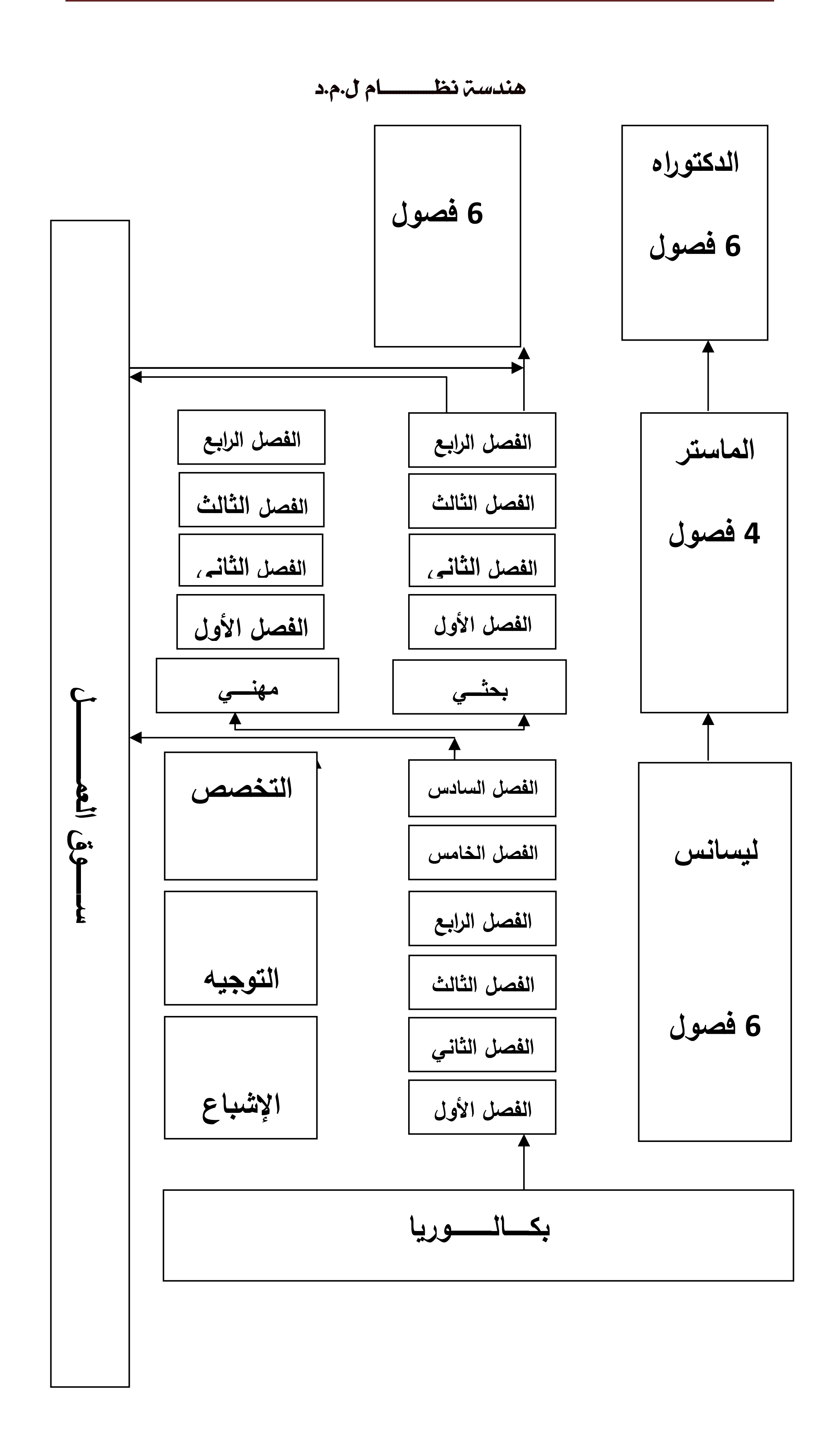
الرسمله تعني أن الوحدات الدراسية المكتسبة لا مجال لإعادتها حتى لو تم تحويل الطالب من مؤسسة لأخرى، و تمكنه من تحويل رصيده (القروض) عندما يغادر مؤسسته الأصلية.

الحركية (mobilité)تمكن الطالب أو الطالبة من تحويل ملفه البيداغوجي وتسجيله في أي مؤسسة جامعية في الجزائر أو خارجها.

الوضوحية (lisibilité)تمكن لسوق العمل أن يقارن بسهولة شهادات -ل م د -في إطار التشغيل .

تهدف مسارات شهادة الليسانس والماستر أساسا إلى إكساب معارف ومهارات لازمة لكل من التأهيل لمهنة ما وبحوزته تكوينا مزدوجا ففي هذا الإطار هناك مسارين للتكوين أحدهما يهتم بالمسار البحثي الأكاديمي والثاني تكوين مهني يسمح لصاحبها بالاندماج المباشر في عالم الشغل وتحدد برامجها بالتشاور الوطيد مع القطاع المشغل ، والشكل التالي يوضح هيكلة نظام –ل.م.د- أو ما يعرف بهندسة نظام ل.م.د :

هندسة نظـــــــام ل.م.د



فالقصد من هذا الإصلاح وضع هيكلة جديدة ترمي إلى:(13)

-ضمان تكوين نوعي من خلال الاستجابة للطلب الاجتماعي المشروع على التعليم العالي.

-تحقيق تناغم حقيقي مع المحيط السوسيو اقتصادي عبر تطوير كل التفاعلات الممكنة ما بين الجامعة وعالم الشغل .

-تطوير آليات التكيف المستمر مع تطورات المهن .

-تدعيم المهمة الثقافية للجامعة من خلال ترقية القيم العالمية لا سيما منها تلك المتعلقة بالتسامح واحترام الغير في إطار قواعد أخلاقيات المهنة الجامعية وآدابها.

-تشجيع التبادل والتعاون الدوليين وتنويعهما .

-التفتح أكثر على التطورات العالمية خاصة تلك المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا .

-التفتح والتنافسية اللتان أصبحتا تميزان أنظمة التعليم العالي حيث تستأثر الأنظمة الأكثر نجاعة باستقطاب أفضل الكفاءات والاستفادة من خدماتها .

-إنشاء فضاءات جامعية إقليمية ودولية (فضاء مغاربي.أورومتوسطي...) تسهل حركية الطلبة والأساتذة والباحثين من مختلف الأقطار ومن ثم تشجيع التبادلات العلمية والتكنولوجية والثقافية على مستوى التعليم والبحث .

3-2-مدى نجاعة نظام "ل.م.د" في تحقيقه للأهداف المسطرة التي جاء بها:

في هذا الجزء نحاول تحليل نظام" ل.م.د" من خلال الإجابة عن التساؤل التالي:

هل مشروع إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي "ل.م.د" قد ساهم فعلا في إحداث نقلة نوعية للجامعة الجزائرية ؟

نحن سابقا ربطنا الانتقال النوعي للجامعة الجزائرية من المفهوم الكلاسيكي لها إلى المفهوم الحديث-منظمة متعلمة- بمدى نجاعة الجامعة في تحقيق:

أ-تقديم تكوين نوعي لضمان إدماج مهني أحسن.

ب-التكوين للجميع وعلى مدى الحياة.

ج-انفتاح الجامعة على العالم .

فمما سبق وجدنا أن نظام "ل.م.د" نظام مرن ومتفتح يتيح للجميع وفي كل أطوار الحياة مهما تنوعت المستويات والدوافع المعبر عنها الفرصة للشروع في تكوين ما أو إتمامه أثناء أو بعد فترة مقدرة في عالم الشغل ويمكن الحصول على نفس الشهادة بطرق مختلفة التكوين الأولي أو التكوين المستمر أو التكوين بواسطة التدريب أو المصادقة على محاصيل التجربة.

فمن الجانب النظري يمكن القول أنّ ماجاء به نظام "ل.م.د" يحقق المؤشرات الثلاث التي تعتبر كمقياس للمفهوم الحديث للجامعة والتي حددناها سابقا .

- فبالنسبة للمؤشر الأول:

الذي يفرض أنه حتى يكون مشروع إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي "ل.م.د" قد نجح فعلا في الانتقال النوعي للجامعة يجب عليه أولا أن :

-أن تقدم الجامعة من خلال هذا النظام تكوينا نوعيا لضمان إدماج مهني أحسن .
ولهذا نجد أن نظام "ل.م.د" قد سعى لتحقيق هذا الشرط من خلال :
-مضمون هذا النظام الذي يرتكز على رؤية أكثر انسجاما بخصوص توفير التكوينات تكون هذه العروض على شكل "مجالات" وتنظم في شكل مسارات نموذجية .
ففيما يخص مجالات التكوين نجد أن العرض الجديد للتكوينات منظم داخل مجالات كبيرة ويعد المجال عبارة عن تجمع تخصصات عدة على شكل مجموعة منسجمة من ناحية المنافذ المهنية التي تؤدي إليها - والتي كانت تعرف سابقا بالشعب- ضمن كل مجال تعرف بعض المسارات النموذجية التي هي عبارة عن تخصصات أو اختيارات منسجمة مع وحدات التعليم التي تحددها الفرق البيداغوجية على أساس هدف معين ويتم اعتماده من طرف الوصاية وبإمكان مختلف المسارات المعروضة أن تحتوي على تمهيدات لمختلف الاختصاصات وكل تخصص يحضر لمهنة ما كما تمكن من جهة توجيه الطالب توجيها تدريجيا حسب مشروعه المهني أو الشخصي والأخذ بعين الاعتبار من جهة أخرى تنوع الجمهور وحاجياته ومحفزاته .
بالإضافة إلى أن الدروس تنظم على شكل وحدات للتعليم وهي عبارة عن مجموعات للتعليم منظمة بطريقة بيداغوجية منسجمة وحسب منطق الانتقال بهدف بلوغ كفاءات ملموسة تقدم هذه الوحدات في مدة قدرها ستة أشهر وتنقسم إلى ثلاث أنواع الأولى تسمى بالوحدة الأساسية (تشمل المواد الأساسية لمواصلة الدراسة في الشعبة المعنية)والثانية بالوحدة الاستكشافية(تشمل المواد التي تمكن من توسيع الأفق المعارفي للطالب وتفتح له منافذ أخرى في حالة توجيهه)والوحدة الثالثة هي وحدة التعليم الأفقية(تجمع مواد تعليم كاللغات والإعلام الآلي وتكنولوجيات الإعلام والإتصال التي تسمح بتوفير أدوات ضرورية لاكتساب ثقافة عامة وتقنيات منهجية تسهل الاندماج والتكييف المهنيين مع محيط يتغير باستمرار).

وبالرجوع إلى مبادئ هذا النظام نجد مبدأ الوضوحية (lisibilité) الذي يمكن لسوق العمل أن يقارن بسهولة شهادات الأ ل م د في إطار التشغيل .

وهذا مما يعني أنّ هذا النظام بتقديمه لتكوين نوعي يضمن إدماج مهني أحسن ذلك أن هذا التكوين قد روعي فيه متطلبات البيئة الخارجية وبالتحديد سوق العمل لهذا نجد أنّ هذا النظام من خلال عروض التكوين يكتسي إما توجها أكاديميا أو مهنيا بينما يرتكز عرض التكوين في الماستر بشكل قوي على مخابر البحث التابعة للجامعة وتنقسم بدورها إلى أكاديمية ومهنية أي أن الشرط الأول قد تحقق.

- لما نرجع للشرط الثاني والمتمثل في أنّه:

- حتى يكون مشروع إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي "ل.م.د" قد نجح فعلا في الانتقال النوعي للجامعة يجب أن تقدم الجامعة -من خلال هذا النظام- التكوين للجميع وعلى مدى الحياة.

دائما من خلال تحليل محتوى هذا النظام نجد أنه نظام مرن متفتح يتيح للجميع وفي كل أطوار الحياة مهما تنوعت المستويات والدوافع المعبر عنها الفرصة للشروع في تكوين ما أو إتمامه أثناء أو بعد فترة مقدرة في عالم الشغل ويمكن الحصول على نفس الشهادة بطرق مختلفة التكوين الأولي أو التكوين المستمر أو التكوين بواسطة التدريب أو المصادقة على محاصيل التجربة.

ومنه فالشرط الثاني أيضا قد تحقق.

- أما فيما يخص الشرط الثالث والذي مفاده :

حتى يكون مشروع إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي "ل.م.د" قد نجح فعلا في الانتقال النوعي للجامعة يجب أن تنفتح الجامعة -من خلال هذا النظام- على العالم .

أيضا من خلال تحليل مضمون هذا الإصلاح نجد أنّه قد حاول الخروج بالجامعة من المحلية إلى العالمية من خلال :

اعتماد الجامعة الجزائرية لنفس النظام القائم في الدول الأوروبية والذي وضع خصيصا لتسهيل الانتقال من دولة لأخرى وذلك أنّ وحدة التعليم قابلة للاحتفاظ والتحويل وهذا يعني أن الحصول عليها يكون نهائيا ويمكن استعماله في مسار تكويني آخر.

وهو مضمون المبدأ الثاني للنظام والمتمثل في:

الحركية (mobilité) التي تمكن الطالب أو الطالبة من تحويل ملفه البيداغوجي

وتسجيله في أي مؤسسة جامعية في الجزائر أو خارجها.

والهدف من وراء هذا المبدأ هو إنشاء جامعة جديدة تتسم بالحيوية والعصرنة في استماع لمحيطها ومتفتحة على العالم .

وبهذا يكون هذا الشرط أيضا قد تحقق إذن يمكن القول –نظريا-من خلال تحليل مضمون

هذا الإصلاح المتمثل في نظام "ل.م.د" أنه قد ساهم فعلا في إحداث نقلة نوعية للجامعة الجزائرية.

➢ لكن بالنظر إلى واقع الجامعة الجزائرية الحالي مع تطبيق هذا النظام وبعد تخرج الدفعات الأولى في ظله لا يوحي بأن هذا النظام قد حقق فعلا الأهداف التي وجد من أجلها كإصلاح بل بالعكس قد زاد الأمر سوءا والشاهد الأمور التالية:

- الإضرابات التي شلت جل الجامعات الجزائرية عند تطبيق هذا النظام .
- المستوى العلمي للطلبة بقي مراوحا لمكانه ولم يتحسن .

إذن السؤال المطروح مالعائق الذي يحول دون هذا النظام لأن يحقق الأهداف التي من أجلها وجد خاصة بعد تحليلنا لمضمونه من الناحية النظرية ؟

والإجابة تكمن في النقاط التالية:

✓ أولا-يتطلب النظام"ل.م.د" إمكانات هامة من حيث التجهيز والتأطير والتي لم تراع عند تطبيقه فكان الأجدر هو إيجاد مرحلة عبور بين النظام القديم والنظام الجديد تتم فيها إعداد وتأهيل إطارات الجامعة-من خلال الدورات التكوينية والتربصات والملتقيات...الخ- لاستعاب هذا النظام من ناحية التدريس والتقييم وهذا انطلاقا من أن فاقد الشيء لا يعطيه فكيف ننتظر نجاح هذا النظام والقائم على تطبيقه جاهل به بالإضافة إلى تجهيز الجامعة بما يخدم هذه المرحلة .

✓ ثانيا- عروض التكوين خاصة المهنية منها يجب أن تتم بواسطة شراكة حقيقية مع القطاع المستعمل أي أن مخرجات الجامعة يجب أن تكون متماشية مع متطلبات سوق العمل وهذا الذي يغيب عن الجامعة الجزائرية-عنصر الشراكة-.

✓ ثالثا- مضمون النظام غير واضح ومفهوم عند الطلبة وبالتالي يجب شرح وتوضيح النظام للطلبة بشكل ميسر يسمح لهم بفهم النظام وبالتالي التأقلم معه ذلك أن الغموض الذي أحاط بالنظام هو السبب الرئيس في اضراب الطلبة واحتجاجهم عن هذا النظام فالجاهل بالشيء لا يقدره .

خاتمـــة:

الجامعة لن تحدث التغيير ولن تستطيع قيادة المجتمع إلا بعودتها إلى وظيفتها الأصلية والانتقال من مرحلة الكم إلى الكيف أي لا تكون مجرد حاضنة ومخرجة لمجموعة من الأرقام ولكن إلى كفاءات فاعلة وواعية وأيضا النظر إلى الطالب على أنه شريك حقيقي في عملية التنمية والنهوض بالجامعة وبالتالي بالمجتمع وليس مجرد متلقي لمادة تعليمية معينة أي باختصار أن تنتقل الجامعة من المفهوم الكلاسيكي لها (التعليم فقط) إلى المفهوم الحديث لها (منظمة متعلمة).

والإصلاحات التي قامت بها الجامعة الجزائرية وخاصة الإصلاح الأخير "نظام – ل.م.د- لا يمكن لها أن تجني ثماره إلا بالأخذ بعين الاعتبار أنّ نجاح كل إصلاح

مرتبط بالوقوف الفعلي على نقائص واحتياجات الجامعة والتي تحول دون أدائها لمهمتها بالشكل المطلوب وكذا بطرق تطبيقه بالإضافة إلى الانتقال من النظرة الأحادية إلى نظرة الشراكة بين الأطراف الفاعلة والتي يهمها أمر الجامعة .

الهوامش:

1-مراد بن أشنهو:نحو الجامعة الجزائرية"تأملات حول مخطط جامعات,ديوان المطبوعات الجامعية,الجزائر,1981.ص.4.

2-نجم عبود نجم:إدارة المعرفة"المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات,مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع,الأردن,2005.ص.12.

3-Knutson, K. A., Miranda, A. O. and Washell C. The connection between school culture and leadership social interest in learning organizations. The Journal of Individual Psychology, 61 (1): 25-36. 2005.p .4.

4-Mallet, L. Organizational learning, coordination and incentive. European Journal, 5: 10-16. 1995.p.13.

5-Karash, R. Learning-Org Dialog on Learning Organizations. 2002.p.8.

6-Rastogi, Building a Learning Organisation, Wheeler Publishing . 1998.p.6.

7–وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:وثيقة إصلاح التعليم العالي,الجزائر,2004.ص6.

8- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:وثيقة إصلاح التعليم العالي,الجزائر,1997.ص3.

9- المرجع نفسه,ص5.

10-وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:حصيلة العشرية 67-68 ,1980.ص217.

11-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية:مراسيم تنظيمية,ع60, 1998.ص.5,4

12- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:وثيقة إصلاح التعليم العالي,مرجع سابق.ص8,7.

13- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي:وثيقة إصلاح التعليم العالي,2007,مرجع سابق.ص.13.